

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
لجان الطعن الضريبي

لجنة
الطعن

: المدمجة الثانية

رقم مرجعي :
التاريخ :

مقرها : ١٥ ش منصور - لاطو غلى - القاهرة
لتليفون : ٠٢٢٧٩٤٩٣٩١

رقم الطعن : ١١٠٠ لسنة ٢٠٢٤

- ضريبة الدخل ✓
- ضريبة القيمة المضافة
- ضريبة الدمغة
- رسم التتمة

إعلان بقرار لجنة الطعن
وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

الكيان القانوني : فردى
النشاط : تصرف عقارى
البريد الإلكتروني:

اسم الممول : طارق محمد عزيز احمد
رقم التسجيل الضريبي : ٧١٦٣٣١٢٩٢
العنوان : ٤٥ شارع صابر الطويل - حدائق القبة - القاهرة
مأمورية ضرائب : حدائق القبة

تحية طيبة وبعد،،،

نتشرف بإعلامكم بقرار لجنة الطعن الصادر بجلسته ٢٠٢٥/٣/٢٤ م فى الطعن المشار إليه بعالیه
وذلك عن الفترة من ٢٠١٨/١/١ الى ٢٠١٨/١٢/٣١ وفقاً لما انتهى إليه قرار اللجنة المرفق .

مرسل برجاء العلم والإحاطة،،،،،
وتفضلوا بقبول وأقر الاحترام،،،،،

رئيس اللجنة


أمين سر اللجنة


يتم إعلان كلاً من المأمورية المفتصة والممول / المكلف بالقرار بكتاب موسى عليه مصحوباً بنظم الوصول أو بآلية وسيلة إلكترونية لها حجية فى الإثبات
قانوناً أو تسليمه القرار بمقر العمل أو المأمورية بموجب محضر يوقع عليه الممول/ المكلف أو من يمثله .
الضريبة واجبة الأداء من واقع قرار اللجنة .
يحق لكل من الممول / المكلف أو المصلحة الطعن على القرار امام المحكمة المفتصة خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان بالقرار .
لا يمنع الطعن فى القرار امام المحكمة من تحصيل الضريبة أو اتخاذ إجراءات الحجز الإداري لاستردادها .

وزارة المالية
لجان الطعن الضريبي
اللجنة المدمجة الثانية

أخبار المحاسبة و الضرائب

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة الكائن ١٥ ش منصور - لاطو غلي - القاهرة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٤ برئاسة السيد الأستاذ المستشار / عبد القادر أبو الذهب يوسف - نائب رئيس مجلس الدولة وعضوية كل من :-

الأستاذ / مصطفى محمد عبد الفتاح

الأستاذ / وليد كمال محمد مبروك

المحاسب الأستاذ / حازم عبد التواب أحمد

المحاسب الأستاذ / مصطفى كامل الحوام

وأمانة سر السيد / مينا حسنى حبيب

صدر القرار التالي

في الطعن رقم / ١١٠٠ لسنة ٢٠٢٤ عن سنة النزاع ٢٠١٨
والمقدم من الممول / طارق محمد عزيز أحمد محمد
النشاط / تصرف عقارى
العنوان / ٤٥ شارع صابر الطويل - حدائق القبة - القاهرة

ضد

مأمورية ضرائب ح . القبة بشأن تحديدها للوعاء الخاضع للضريبة عن سنة النزاع ٢٠١٨ بالملف الضريبي
رقم : ٥/٢٠٩١١/١٩٩/٢٣ .

الوقائع

وتتحصل وقائع هذا الطعن حسبما يتبين من سائر أوراق النزاع المعروضة على اللجنة فى قيام المأمورية بإعداد مذكرة احتساب ضريبة تصرفات عقارية عن عام ٢٠١٨ وانتهت المأمورية الى محاسبة الملف وتحديد ضريبة التصرفات العقارية بالأسس التالية :

ضريبة التصرفات العقارية عن عام ٢٠١٨ = ١٠٠٠٠٠٠ ج قيمة التصرف $\times ٢.٥\%$ = ٢٥٠٠٠ ج
- قامت المأمورية بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وقيمتها عن سنة ٢٠١٨ بموجب نموذج ٨ عقارى صادر برقم ١٨٧٠ بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٦ وتم الربط لعدم الطعن .

- قامت المأمورية بتوقيع محضر حجز ادارى على المنقولات لدى المدين بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٥ وتم الطعن على محضر الحجز بموجب صحيفة الطعن الواردة للمأمورية برقم ١٨١ بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٥ .

- تقدم الممول بطعن مباشر أمام لجان الطعن قيد بالسجلات برقم ٢٦٠ لسنة ٢٠٢٤ وتم تحرير طلب ملف طعن مباشر من المأمورية صادر برقم ٢٢٨٩ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٥ ، قامت المأمورية بإحالة الملف الى لجان الطعن فور رد لأمانتها الفنية برقم وارد ٧٩٥٧ دمج بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢ .
للإختصاص وتم تحديد أول جلسة لنظر الطعن بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢ وحالته مستندة الى حالي الطعن للقرار وعليه عزيز أحمد محمد بصفته صاحب الشأن وقدم مذكرة دفاع وحالته مستندة الى حالي الطعن للقرار وعليه



قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠٢٥/٢/٢٤ وبالجلسة تم مد أجل اصدار القرار لاستمرار المداولة لجلسة اليوم حيث صدر القرار التالي :

اخبار المحاسبة و الضرائب

الجنة

بعد الإطلاع على أوراق الطعن ومذكرة الدفاع وإجراء المداولة القانونية فإنه:-

أولا : من الناحية الشكلية

وحيث تبين ورود الطعن للمأمورية المختصة في الميعاد القانوني مستوفيا لأركانه القانونية فإنه يكون مقبول شكلا .

ثانيا : وفي الموضوع :

— فقد تبين أن الواقعة محل الطعن تمثلت في قيام المأمورية بالمحاسبة عن تصرف بالبيع بموجب عقد بيع نهائي بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ والمرفوع به دعوى صحة توقيع والبيع فيه الطاعن الطرف الأول : طارق محمد عزيز أحمد والذي باع الى الطرف الثاني : ممدوح أحمد رسلان ما هو كامل أرض ومباني العقار رقم (١٠) حارة رمضان عبد الجواد المتفرعة من شارع ترعة الجندی - عزبة الوسيمى - حدائق القبة مكون من دورين : الأرضى وبه أربع حجرات والدور الثانى وبه أربع حجرات والثالث وبه حجرة واحدة وجميع الحجرات مشغولة بالسكان ما عدا حجرة واحدة بالدور الثانى بقيمة بيعية ١٤٧٠٠٠ ج .

— وحيث نصت المادة (٧) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ والصادر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٢ أن "للاشخاص الطبيعيين الذين قاموا خلال الخمس سنوات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بتصرف عقارى ، — وفى جميع الأحوال ، لا يجوز للمصلحة المحاسبة عن التصرفات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة التى مضى على التصرف فيها خمس سنوات .

وحيث أن التصرف محل الطعن تم بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ أى أنه قد مضى على التصرف أكثر من خمس سنوات الأمر الذى تقرر معه اللجنة إلغاء المحاسبة عن التصرف محل الطعن وفقا لما نصت عليه المادة ٧ من القانون (٥) لسنة ٢٠٢٥ .

فهذه الأسباب

قررت اللجنة قبول الطعن شكلا

وفي الموضوع :

— إلغاء المحاسبة عن التصرف محل الطعن وفقا لما نصت عليه المادة ٧ من القانون (٥) لسنة ٢٠٢٥ .

- وعلي المأمورية تنفيذ هذا القرار قانونا.

- ويخطر كلا من طرفي النزاع بنسخه من هذا القرار بكتاب موسى عليه مصر

أمين السر

ع

